

التقليد لغير الأئمة الأربعة: دراسة فقهية مقارنة

*To follow other than four Islamic Jurists
(faqih or imam) A Comparative Study*

الدكتور محمد مهريان باروي^١

Abstract:

Is it compulsory on us to always follow one of four commonly known Islamic jurists (faqih or imam) or we can follow other authentic jurists too? In this respect, renowned scholars and jurists have different opinions, some have permitted while others prohibited. However, the fact of the matter is that we don't have any credible support and evidence from the Quran and Sunnah for such prohibition. Further many Islamic jurists came before and after them who derived and practiced their own Islamic jurisprudence (fiqh) so restricting the Muslims to follow only four jurists would be considered illogical and unreasonable.

Some renowned and authentic Jurists having their own Islamic jurisprudence and followers are; Imam Abu Hanifa, 150 Hijri, Malik bin Anas, 179 Hijri, Imam Shafi'i, 204 Hijri, Ahmed bin Hanbal, 241 Hijri, Sufyan As Suri, 161 Hijri, Al-Auza'e, 157 Hijri, Al-Lais bin Saad, 157 Hijri, Abu Soor, 240 Hijri, Dawood Al-Zahri, 270 Hijri, Mohammad bin Jareer Al-Tabri, 310 Hijri, Al-Hasan Al-Basri, 110 Hijri, Sufyan bin O'yaina, 198 Hijri.

Keyword: follow- other than- four Imam - Islamic – Jurists- faqih

التمهيد: التقليد مأخوذ من تقليده بالقلادة، وجعلها في عنقه، وقد يستعمل في تفويض الأمر إلى الشخص كأن الأمر محمولة في عنقه كالقلادة. أو وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به ويستعمل ذلك قلادة^(١). التقليد عند الأصوليين: عرفه الأصوليون بتعريفات عديدة كلها ترجع إلى المفهوم نفسه، وهو قبول قول الغير من غير معرفة دليله^(٢). والمقلد تابع للمجتهد في اجتهاده، يلزمه تقليده، وليس له أن يرجح أو يصوب أو يخطئ؛ إذ لا قدرة له على ذلك، لذلك ساع تسمية التقليد تقليداً، فكان المقلد وضع أمره، وفوضه إلى المجتهد كالقلادة

^١ أستاذ في مركز الشيخ زايد الإسلامي، جامعة كراتشي

إذا جعلت في العنق. إذاً المقلد هو الذي يقبل قول الغير بدون أن يعرف دليله، وهو عامي. أي: ليس له دراية في فهم النصوص واستنباط الأحكام.

وقد قسم بعض الباحثين المكلف إلى ثلاثة أقسام^(٦٣): المجتهد: وهو العالم البصير الذي يفقه الآيات والأحاديث وينتبه إلى ما يستلزم منها من أحكام، ويستطيع التوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منهما، يفهم اللغة العربية وأسلوبها^(٦٤). والمقلد أو العامي: هو الشخص الذي لا يفقه معاني القرآن الكريم والحديث الشريف، ولا يستطيع الاستنباط منهما، ولا معرفة ما يطلبان منه^(٦٥). والمتبع: وهو بين المجتهد والمقلد أي: لا يفقه ما يقرأ من كل الأحكام، ولا يستطيع معرفة ما يدل عليه الكلام كله، بل عنده شيء من علم وإطلاع، وعقل وتفكير، ولكنه لم يصل إلى درجة العالم الفقيه والمدقق البصير.

وألخص ما قال الباحث محمد بن حسين بن حسن الجيزاني: «ويمكن بيان هذا التعريف في النقاط التالية: أن التقليد هو الأخذ بقول الغير، أما الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع فلا يسمى تقليداً وإنما هو اتباع، فيكون المراد من قول الغير اجتهاده. أن التقليد لا يكون إلا مع عدم معرفة الدليل، وهذا إنما يتأتى من العامي المقلد الجاهل الذي لا قدرة له، ولا نظر له في الأدلة. أما من له القدرة على النظر في الأدلة، فإن أخذه بقول الغير إن تبين له صوابه لا يكون تقليداً، بل هذا ترجيح واختيار، أما إن أخذ بقول الغير دون نظر في الأدلة مع كونه قادراً على النظر، فهو مقلد. موضع التقليد هو موضع الاجتهاد، فما جاز فيه الاجتهاد من المسائل جاز فيه التقليد، وما حرم فيه الاجتهاد حرم فيه التقليد. والمقلد تابع للمجتهد في اجتهاده، يلزمه تقليده، وليس له أن يرجح أو يصوب أو يخطئ؛ إذ لا قدرة له على ذلك، لذلك ساع تسمية التقليد تقليداً، فكان المقلد وضع أمره، وفوضه إلى المجتهد كالقلادة إذا جعلت في العنق»^(٦٦). واستدلوا بأن المجتهد من هو عالم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والإجماع والقياس وخبر باللغة وعالم برواة الحديث وكيفية استنباط الأحكام^(٦٧).

والمقلد: من هو جاهل لا يعرف شيئاً من النصوص القرآنية والحديث والقياس، ولا يعرف استنباط المسائل. وأما الذي بين هاتين المرتبتين أي أنه عالم بكتاب الله، وسنته ﷺ، والقياس وما إلى ذلك ما يشترط للمجتهد، ولكنه لم يصل إلى درجة الاجتهاد واستنباط المسائل فماذا تسمونه؟ هل نسميه مجتهداً ولكنه لم يصل إلى درجة الاجتهاد؟ أم نسميه مقلداً جاهلاً ولكنه ليس بجاهل؟ فمن الظلم أن نسميه مقلداً، إذن فهو متبع. واستعمال اللغة العربية يؤيد هذا؛ لأن كلمة التقليد لا تستعمل إلا في قبول القول على عي بدون دليل ولم يرد إلا في الذم، كما يقولون: إنه يقلد كالبيغاء أو القرد. أما الاتباع، فمعظم الأحيان استخدامه في اللغة: الموافقة الميلية على العلم والحجة، وبذلك ورد (الاتباع) كثيراً مورد المدح في كتاب الله عز وجل.

التقليد لغير الأئمة الأربعة

وذلك يتضمن النقاط التالية: القول الأول: لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة. القول الثاني: يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة. قبل أن نخوض في أحكام التقليد يجب أن نعرف أن التقليد على قسمين:

أ- التقليد في العقائد والأصول.

ب- التقليد في الأحكام الشرعية العملية.

أولاً: التقليد في العقائد والأصول

لا يجوز التقليد في الأمور الاعتقادية وأصول الدين، وهذا هو قول جمهور الفقهاء؛ لأنّ الظن لا يفيد شيئاً في هذه الأمور، وسبيلها هو القطع واليقين^(١).

لا تقليد في أصول العقيدة بل فيها النظر على ما ثبت في القرآن والسنة، وما تلقاه الصحابة عن ﷺ، وما تلقاه التابعون عن الصحابة رضي الله عنهم. أي: في أصول العقيدة، وهكذا تسلسل إلى عصرنا هذا، عند جمهور الأمة في الاعتقاد.

ولا حاجة إلى التقليد فيما يتعلق بمعرفة الله، والأمور الاعتقادية التي تحصل في الآخرة كالإيمان بوجود الجنة، ووجود جهنم والحساب والميزان ورؤية الله للمؤمنين بأبصارهم من غير أن يشبه شيئاً من الأشياء، وأن الله خالق كل شيء من الأجسام، وأعمال العباد الظاهرة والقلبية، لا خالق للأجسام والحركات والمسكنات إلا الله، وهذا لم يختلف الصحابة رضي الله عنهم، فيه، وجمهور الأمة على هذه العقيدة.

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190/3].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لِيْمَنَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 36/17]. وهناك أدلة كثيرة على عدم جواز تقليد في أصول الدين ولكن بحثنا هذا فقهي وليس عقائدي؛ ولهذا اكتفيت بهذا القدر.

ثانياً: التقليد في الفروع.

وأما التقليد في الأحكام الشرعية، فقد أجمعت الأمة على عدم جواز التقليد للمجتهد، واتفقوا أيضاً على جواز التقليد للعامة إلا ابن حزم الذي قال لا يجوز لأحد أن يقلد غيره ويجب على كل مسلم أن يجتهد، وهذا

قول خال عن الحقيقة، ثم اختلفوا في لزوم التقليد بمذهب معين في جوازه وعدمه، وكذلك اختلفوا في التقليد لغير الأئمة الأربعة، الاجتهاد لا يتحصّر بزمن من الأزمنة ولا في مكان خاص من الأماكن ولا بشعب أو لغة أو منطقة معينة بل وُجد المجتهدون في كل زمان ومكان ومنطقة، ولكن من أشهر المجتهدين الذين كانوا لهم أتباع ومذهب فقه هم كالأتي:

1. النعمان بن ثابت بن زوطي (150 هـ) الفقيه المحدث صاحب المذهب ولد بالكوفة وتوفي ببغداد، وهو تابعي لقي عدداً من الصحابة، وروى عنهم الكثير، وثفقه على أستاذه حماد بن أبي سليمان. ومن مؤلفاته: كتاب العلم والتعلم؛ كتاب الرد على القدرية؛ كتاب الفقه الأكبر^(٩).
2. مالك بن أنس ابن مالك بن عامر الأصبحي المدني (179 هـ) إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام ومؤسس المذهب المالكي، عربي الأصل ومن التابعين، ولد بالمدينة المنورة وعاش كل حياته بها ولم يرحل عنها إلا إلى مكة حاجاً، ومات فيها ودفن بالبقيع، ومن شيوخه: ابن شهاب الزهري ربعة الرأي ونافع، ومن تلاميذه: علي بن القاسم وسحنون وأسد بن الفرات، قد انتشر مذهبه في المغرب، وإفريقية وغيرها^(١٠).
3. محمد بن إدريس بن العباس الشافعي (204 هـ) صاحب المذهب المستقل، ولد بمدينة غزة بفلسطين، اختلط بقبائل هذيل، وضرب به المثل في الفصاحة، تلقى فقه الإمام مالك على يده، من تلاميذه: أحمد بن حنبل، أبو ثور، الزعفراني، الكرابيسي، البيهقي، المزني. ألف كتابه الحجة، وكتاب الأم، وبعد أول من ألف في علم أصول الفقه المسعى الرسالة^(١١).
4. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (241 هـ) الفقيه والمحدث، صاحب المذهب، ولد ببغداد ونشأ بها، وكان من أكبر تلاميذ الشافعي، كما تعلم أحمد على يد كثير من علماء العراق، ومن تلاميذه: محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح، ومسلم بن الحجاج النيسابوري صاحب الصحيح، وأبو داود صاحب السنن، وتوفي ببغداد^(١٢).
5. سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (161 هـ) من بني ثور من أعلام المحدثين، نشأ في الكوفة، وراوده المنصور على أن يلي الحكم فأبى، وخرج من الكوفة فمكّن مكة والمدينة، ثم انتقل إلى البصرة ومات بها مستخفياً، وله من الكتب: الجامع الكبير؛ والجامع الصغير في الحديث، وكتاب في القرائن وكان آية في الحفظ^(١٣).
6. عبيد الرحمن الأوزاعي بن عمرو أبو عمرو (157 هـ) إمام أهل الشام في وقته، نزل بيروت، روى عن عطاء وابن سيرين ومكحول، وأخذ عنه: أبو حنيفة وقتادة ويحيى بن أبي كثير والزهري وشعبة أبو إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك، قال ابن عيينة: كان إمام أهل زمانه^(١٤).
7. الليث بن سعد بن عبيد الرحمن الفهري (157 هـ) إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً، كانت له مكانة عظيمة حتى أن القاضي والنائب كان من تحت أمره ومشورته، أصله من أصفهان ومولده في قلقشندهم.

- ووفاته بالقاهرة، وقال الشافعي: «الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به»⁽¹⁵⁾.
8. إسحاق بن إبراهيم بن مخلد راهويه (238 هـ) من بني حنظلة من تميم، عالم خراسان في عصره، طاف البلاد لجمع الحديث، وأخذ عنه أحمد والشيخان، قال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الفقه والحديث والحفظ والصدق والورع والزهد، استوطن نيسابور وتوفي بها⁽¹⁶⁾.
9. إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور (240 هـ) أصله من بني كلب، من أهل بغداد، فقيه من أصحاب الإمام الشافعي، قال ابن حبان: كان حسن الطريقة فيما روى من الآثار إلا أن له شذوذاً فارق فيه الجمهور، له كتب منها: كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي⁽¹⁷⁾.
10. داود بن علي بن خلف الأصبهاني أبو سليمان الملقب بالظاهري (270 هـ) أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة، وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس، وكان داود أول من جهر بهذا القول، وهو أصبهاني الأصل، من أهل قاشان (بلدة قريبة من أصبهان) ومولده في الكوفة، سكن بغداد، وقال ثعلب: كان عقل داود أكبر من علمه، وله تصانيف أورد ابن النديم أسماءها في زهاء صفحتين، توفي في بغداد⁽¹⁸⁾.
11. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري (310 هـ)، من أهل طبرستان، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، من أكابر العلماء، كان حافظاً لكتاب الله، فقيهاً في الأحكام، عالماً بالسُّنن وطرقها، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، رحل من بلده في طلب العلم وهو ابن اثني عشرة سنة، وجمع من العلوم ما لم يشركه فيه أحد، عرض عليه القضاء فامتنع والمظالم فأبى، من مصنفاته: اختلاف الفقهاء، وكتاب البسيط في الفقه، وجامع البيان في تفسير القرآن، والتبصير في الأصول⁽¹⁹⁾.
12. الحسن بن يسار البصري (110 هـ) تابعي كان أبوه يسار من سبي ميسان، مولى لبعض الأنصار، ولد بالمدينة، وكانت أمه ترضع لأم سلمة، رأى بعض الصحابة، وسمع من قليل منهم، كان شجاعاً، جميلاً، ناسكاً، فصيحاً، عالماً، شهد له أنس بن مالك وغيره، وكان إمام أهل البصرة، ولي القضاء بالبصرة أيام عمر بن عبد العزيز⁽²⁰⁾.
13. سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الهلالي الكوفي (198 هـ) سكن مكة، أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان قوي الحفظ، وقال الشافعي: ما رأيت أحداً من الناس فيه جزالة العلم ما في ابن عيينة، وما رأيت أحداً فيه من الفتيا ما فيه ولا أكفَّ عن الفتيا منه. أخذ عنه العلم: الأعمش وابن جريج وشعبة والثوري ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهم⁽²¹⁾.

أقوال الفقهاء في جواز التقليد لغير المذاهب الأربعة وعدم جوازه

اختلف الفقهاء في جواز تقليد غير الأئمة من المجتهدين، مثل تقليد مذهب ابن جرير الطبري والظاهرية⁽²²⁾، وسفيان الثوري، والأوزاعي أو أحد من مذاهب الصحابة والتابعين وغير من المجتهدين.

القول الأول

لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة

لا يجوز تقليد غير الأئمة من المجتهدين لعدم تدوين مذاهبهم، وأصولهم وقهودهم، ولو وصل إلينا كل هذا لا يمنع من التقليد، ولكن لم يصل إلينا مدوناً ومرتبياً ومتواتراً. قال ابن نجيم⁽²³⁾: ذكر ابن الهمام في التحرير⁽²⁴⁾: أن الإجماع انعقد على عدم العمل بمذهب يخالف الأئمة الأربعة لأنضباط مذاهبهم، واستشعارها وكثرة أتباعها⁽²⁵⁾.

قال إمام الحرمين الجويني: «أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلقوا بمذاهب أعيان الصحابة عليهم السلام، بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة [الأربعة] الذين سيروا⁽²⁶⁾، ونظروا، وبوبوا الأبواب، وذكروا أوضاع المسائل، وتعرضوا للكلام على مذاهب الأولين، والسبب فيه أن الذين درجوا وإن كانوا قدوة في الدين، وأسوة للمسلمين، فإنهم لم يعتنوا بهتذيب مسالك الاجتهاد، وإيضاح طرق النظر والجدال، وضبط المقال، ومن خلفهم من أئمة الفقه كفوا من بعدهم النظر في مذاهب الصحابة، فكان العامي مأموراً باتباع مذاهب السابرين»⁽²⁷⁾.

وأيد هذا القول ابن الصلاح⁽²⁸⁾، وابن حجر⁽²⁹⁾، وعبد الحي اللكنوي⁽³⁰⁾، وولي الله المحدث الدهلوي⁽³¹⁾، قال محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحلبي (879 هـ) في التقرير والتحجير: «مجتهد الصحابة فإنهم لم يعتنوا بهتذيب مسائل الاجتهاد، ولم يقرروا لأنفسهم أصولاً تفي بأحكام الحوادث كلها، وإلا فهم أعظم وأجل قدراً.

وقد روى أبو نعيم في الحلية: أن محمد بن سيرين سئل عن مسألة، فأحسن فيها الجواب، فقال له السائل: ما معناه ما كانت الصحابة لتحسن أكثر من هذا، فقال محمد: لو أردنا فقههم لما أدركته عقولنا. وعلى هذا. أي: على أن عليهم أن يقلدوا الأئمة المذكورين لهذا الوجه، ما ذكر بعض المتأخرين. وهو ابن الصلاح، منع تقليد غير الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد رحمهم الله؛ لأنضباط مذاهبهم، وتقييد مطلق مسائلهم، وتخصيص عمومها، وتحرير شروطها إلى غير ذلك. ولم يدر مثله، أي: هذا الشيء في غيرهم من المجتهدين الآن؛ لأنقراض أتباعهم. وحاصل هذا أنه امتنع»⁽³²⁾. وألخص بما جاء في فوائج الرحموت مع شرح مسلم الثبوت: فرع: قال الإمام: أجمع المحققون على منع العوام من

تقليد أعيان الصحابة عليهم السلام فإن أقوالهم قد يحتاج في استخراج الكم منها إلى تنقيح، كما في السنة، ولا يقدر العوام عليه.

بل يجب عليهم اتباع الذين سبروا وتعمقوا، وبوينا، وأوردوا أبواباً لكل مسألة على حدة كل باب، ونقحوا كل مسألة عن غيرها، وجمعوا بينهما بجامع، وفرقوا بفارق، وعللوا لكل مسألة مسألة على، فصلوا تفصيلاً، يعني يجب على العوام تقليد من تصدى لعلم الفقه، لا لأعيان الصحابة المجملين القول، وعليه ابن الصلاح، والإمام الهمام، بأنهم منعوا تقليد غير الأئمة الأربعة، هم: الإمام أبي حنيفة النعمان، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد رحمهم الله تعالى، وجزاهم عنا أحسن الجزاء^(١٣).

القول الثاني

يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة

يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة في الإفتاء وفي غير الإفتاء، وإحياس التقليد وإحصاره في المذاهب الأربعة قول لا دليل له.

وأما عدم تدوين المذاهب وترتيبها لا يغير شيئاً من حيث التقليد، لأن التقليد يحتاج إلى توثيق قول المجتهد، وغلبة الظن، فمتى صحّ مذهب ما عند أحد يجوز التقليد له بدون أي تردد، ولثبوت الصحة يكفي لنا أن نعتمد على كتب الأئمة التي نأخذ منها المذاهب الأربعة، وكتب الآثار الصحيحة.

فمدار التقليد على صحة أقوالهم عليهم السلام، وبهذا قال جمهرة العلماء الأجلاء^(١٤)، وفي فواتح الرحموت: «قال القرافي: انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء من غير حجر، وأجمع الصحابة على أن من استفتى أبا بكر وعمر أمير المؤمنين، فله أن يستفتي أبا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما، ويعمل بشولهم من غير تكبر فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه البيان انتهى. فقد بطل بهذين الإجماعين قول الإمام، وقوله أجمع المحققون: لا يفهم منه الإجماع الذي هو الحجة حتى يقال يلزم تعارض الإجماعين، بل الذي يكون مختاراً عند أحد، ويكون الجماعة متفقين عليه يقال أجمع المحققون على كذا».

ثم في كلامه خلل آخر وهو: أن التبويب لا دخل له في التقليد، وكذا التفصيل، فإن المقلد إن فهم مراد الصحابي عمل، وإلا سأل عن مجتهد آخر فافهم، وبطل بهذا قول ابن الصلاح أيضاً، ثم في قوله خلل آخر إذا المجتهدون الآخرون أيضاً بدلوا جهدهم مثل بذلك الأئمة الأربعة، وإنكار هذا مكابرة وسوء أدب، بل الحق أنه إنما منع من تقليد غيرهم: لأنه لم تبق رواية مذهبهم محفوظة، حتى لو وجد رواية صحيحة من مجتهد آخر

يجوز العمل به، ألا ترى أن المتأخرين أفتوا بتحليف الشهود إقامة له موقع التزكية على مذهب ابن أبي ليلى فافهم»:

وهذا ما رجحه العز بن عبد السلام⁽³⁵⁾ والشيخ الشنقيطي⁽³⁶⁾، وفي الذخيرة للقرافي: «قاعدة: انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجر: وأجمع الصحابة ﷺ على أن من استفتى أبا بكر، وعمر، أو قلدهما، فله أن يستفتي أبا هريرة، ومعاذ بن جبل، وغيرهما، ويعمل بقولهما من غير تكبر، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل»⁽³⁷⁾.

ويقول ابن تيمية: «وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص، فمالك، والليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري هؤلاء أئمة في زمانهم، وتقليد كل منهم كتقليد الآخر، لا يقول مسلم إنه يجوز تقليد هذا دون هذا»⁽³⁸⁾.

يقول ابن عبد السلام: إن المدار على ثبوت المذهب عند المقلد، وغلبة الظن على صحته عنده، فحيث ثبت عنده مذهب من يراد تقليده صح له أن يقلده، ولو كان صاحب المذهب من غير الأئمة الأربعة.

وقال القرافي رحمه الله: «انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء من غير حجر، وأجمع الصحابة ﷺ على أن من استفتى أبا بكر وعمر، وقلدهما، فله أن يستفتي أبا هريرة، ومعاذ بن جبل وغيرهما، ويعمل بقولهم من غير تكبر، فمن ادعى رفع الإجماعين فعليه بالدليل»⁽³⁹⁾.

ملخص البحث

لا يجوز التقليد في الأمور الاعتقادية وأصول الدين، وهذا هو قول جمهور الفقهاء؛ لأن الظن لا يفيد شيئاً في هذه الأمور، وسبيلها هو القطع واليقين، وأما التقليد في الأحكام الشرعية، فقد أجمعت الأمة على عدم جواز التقليد للمجتهد، واتفقوا أيضاً على جواز التقليد للعامة إلا ابن حزم الذي قال لا يجوز لأحد أن يقلد غيره ويجب على كل مسلم أن يجتهد، وهذا قول خال عن الحقيقة، ثم اختلفوا في لزوم التقليد بمذهب معين في جوازه وعدمه، وكذلك اختلفوا في التقليد لغير الأئمة الأربعة، الاجتهاد لا يتحصر بزمان من الأئمة ولا في مكان خاص من الأمكنة ولا بشعب أو لغة أو منطقة معينة بل وجد المجتهدون في كل زمان ومكان ومنطقة، ولكن من أشهر المجتهدين الذين كانوا لهم أتباع ومذهب فقهي فهم الإمام أبو حنيفة (150 هـ)، مالك بن أنس (179 هـ) الشافعي (204 هـ) أحمد بن حنبل (241 هـ) سفيان الثوري (161 هـ) الأوزاعي (157 هـ) الليث بن سعد (157 هـ) أبو ثور (240 هـ) داود الظاهري (270 هـ) محمد بن جرير الطبري (310 هـ) الحسن البصري (110 هـ) سفيان بن عيينة (198 هـ).

فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين: القول الأول: لا يجوز تقليد غير الأئمة من المجتهدين لعدم تدوين مذاهبهم وأصولهم وقيودهم، ولو وصل إلينا كل هذا لا يمنع من التقليد، ولكن لم يصل إلينا مدوناً ومرتبياً ومتواتراً، والقول الثاني: يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة في الإفتاء وفي غير الإفتاء، وإحساس التقليد وإحصاره في المذاهب الأربعة قول لا دليل له. وأما عدم تدوين المذاهب وترتيبها لا يغير شيئاً من حيث التقليد، لأن التقليد يحتاج إلى توثيق قول المجتهد، وغلبة الظن، فمضى صرح مذهب ما عند أحد يجوز التقليد له بدون أي تردد، ولثبوت الصحة يكفي لنا أن نعتمد على كتب الأئمة التي تأخذ منها المذاهب الأربعة، وكتب الآثار الصحيحة.

والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع

- (1) انظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (770 هـ) المكتبة العلمية، بيروت، لبنان: ص 365: المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، د. م. د. ت. تحقيق: مجمع اللغة العربية: 854/2.
- (2) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: الإمام علي بن محمد الأمدي (631 هـ) دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 2003: ص 269: خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتقليد: للعلامة عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي (1143 هـ)، يطلب من مكتبة دار البيروني، دمشق: ص 26.
- (3) القول السديد في كشف حقيقة التقليد: محمد الشنقيطي (1393 هـ) دار الصحوة، القاهرة، ط 1، 1985 م: ص 72، التعصب المذهبي: محمد عبد عباسي، دار الوحي العربي، ط 1، د. م. د. ن: ص 33 وما بعدها.
- (4) انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (730 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ/ 1997 م: 20/3 وما بعدها: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (764 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420 هـ/ 1999 م: 307/2: الفصول في الأصول: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (370 هـ) دراسة وتحقيق للدكتور عجيل جاسم النمشي ط 1، 1405 هـ/ 1985 م: د. ن: 271/4 وما بعدها.
- (5) انظر: الإحكام للأمدي: ص 269: خلاصة التحقيق: ص 26: القول السديد: ص 72، التعصب المذهبي: ص 33 وما بعدها: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: 307/2.
- (6) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: 445/1.
- (7) التعصب المذهبي: ص 33 وما بعدها.

- (8) انظر: فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت: عبد العلي الأنصاري (1225 هـ) المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ط1، 1324 هـ: 401/2؛ إرشاد الفحول: محمد بن علي الشوكاني الصنعائي (1250 هـ) دار ابن كثير، دمشق، ط1، 2000 م؛ ص 863: الإحكام للأمني: 472/2.
- (9) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: أبو محمد عبد القادر القرشي الحنفي (775 هـ) مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، د ت + مير محمد كتب خان، كراتشي، باكستان، الباب الثالث، في الملحق من كتابي الكبير المسمى باليستان في مناقب إمامنا النعمان: 49/1 وما بعدها؛ طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي (476 هـ)، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1970 بتحقيق: إحسان عيسى: 87/1 وما بعدها.
- (10) انظر: ذيل طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403 هـ: 16/1.
- (11) انظر: مناقب الشافعي وطبقات أصحابه: أبو بكر أحمد بن محمد المعروف بأبن قاضي شعبة (851 هـ) دار البشائر، دمشق، سورية، ط1: 1424 هـ / 2004 م: 10/7؛ تهذيب سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1420 هـ / 1999: 353/1 – 354.
- (12) انظر: طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبو بكر السيوطي (911 هـ) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403 هـ: 35/1؛ طبقات ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري كاتب الواقدي (203 هـ) دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1968 م: 454/1.
- (13) انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (430 هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405 هـ: 356/6.
- (14) انظر: طبقات الحفاظ: 14/1؛ طبقات الفقهاء: 76/1.
- (15) انظر: طبقات الفقهاء: 78/1.
- (16) انظر: تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (852 هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ط1، 1326 هـ: 216/1.
- (17) انظر: تهذيب التهذيب: 118/1؛ تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (748 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ / 1998 م: 87/2.
- (18) انظر: تذكرة الحفاظ: 136/2.
- (19) انظر: تذكرة الحفاظ: 251/2؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 26/6.
- (20) انظر: تهذيب التهذيب: 242/2 - 271.
- (21) انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد العسكري الدمشقي (1089 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 354/1؛ تهذيب التهذيب: 117/4.
- (22) الطاهرية: مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري (270 هـ). وهو إمام أهل الظاهر في المشرق أنكر القياس جملة، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها دون القياس والاجتهاد، فخالف بذلك ما مضى عليه عمل الصحابة، وقد أشد في الأخذ بحرفية النصوص، ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة، وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس، وتولى عنه في القرن الخامس الهجري ابن

- حزم الأندلسي (456 هـ)، انظر: النجاة والقياس، صلاح الدين الزعبلوي، د.م، د ن: 32/1.
- (23) هو عمر بن إبراهيم بن محمد سراج الدين الشيرازي بن نجيم (970 هـ) من أهل مصر، فقيه حنفي مشارك في بعض العلوم، كان محققاً متبحراً في العلوم الشرعية غواصاً على المسائل الغربية، ومن مصنفاته: البحر الرائق في شرح كثر الدقائق؛ الأشباه والنظائر؛ الرسائل الزيلية؛ النهر الفائق في شرح كثر الدقائق، انظر: الإعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (1396 هـ) دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م؛ 63/3؛ كشف الظنون: 1516/2.
- (24) التحرير في أصول الفقه: محمد عبد الواحد كمال الدين ابن الهمام (861 هـ) رتبة على مقدمة وثلاث مقالات، جمع فيه علماً جماً بعبارة منقحة، وبالغ في الإيجاز حتى كاد يعد من الألفاظ فشرحه: تلميذه الفاضل محمد بن محمد بن أمير الحاج الحلبي (879 هـ) شرحاً ممزوجاً وسماً: بالتقرير والتحبير، انظر: كشف الظنون: 358/1.
- (25) انظر: الأشباه والنظائر: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (970 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1400 هـ/1980 م؛ ص 108.
- (26) سيروا، أي: استخرجوا كنه الأمر.
- (27) البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي (478 هـ) الوفاء للنسوة مصر، ط 4، 1418 هـ/744/2.
- (28) انظر: تحفة المحتاج في شرح المهاج: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت 974 هـ) المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357 هـ / 1983 م؛ 179/1.
- (29) هو الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكدائي العسقلاني الشافعي المعروف بابن حجر، (852 هـ) ولد بمصر، ونشأ بها يتيماً، حفظ القرآن هو ابن تسع سنين، ثم أكتب على العلوم يأخذها عن علماء عصره، وخصوصاً الحديث، فأكثر جداً من المسموع والشيوع حتى اجتمع له مائت يجتمع لغيره، وأصبح مشهوداً له بالحفظ والانتقان، وصار إطلاق لفظ (الحافظ) ينصرف إليه، اشتهرت مؤلفاته وأعظمها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، انظر: ذيل طبعات الحفاظ: 380 - 382؛ البدر الساطع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكلي (1250 هـ) دار المعرفة، بيروت: 87/1 - 92.
- (30) هو محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي أبو الحسنات (1304 هـ) عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية، من كتبه: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة والفوائد الهية في تراجم الحنفية، والتعليقات السنية على الفوائد الهية، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل في رجال الحديث، وظهر الأمان في مختصر الجرجاني، والتعليق المجد على موطأ الإمام محمد الشيباني، انظر: الإعلام للزركلي: 187/6.
- (31) قال محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحلبي (879 هـ) في التقرير والتحبير: «مجهدي الصحابة فإنهم لم يعقلوا بتعليق مسائل الاجتهاد، ولم يقرروا لأنفسهم أصولاً نفي بأحكام الحوادث كلها، وإلا فهم أعظم وأجل قدراً، وقد روى أبو نعيم في الحلية: أن محمد بن سيرين سئل عن مسألة فأحسن فيها الجواب، فقال له السائل: ما معناه ما كانت الصحابة لتحسن أكثر من هذا، فقال محمد: لو أردنا فقههم لما أدركته عقولنا، وعلى هذا، أي: على أن عليهم أن يقلبوا الأئمة المذكورين لهذا الوجه، ما ذكر بعض المتأخرين، وهو ابن الصلاح، منع تقليد غير الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد رحمهم الله؛ لأنضباط مذهبهم، وتقيد مطلق مسائلهم، وتخصيص عمومها، وتحرير شروطها إلى غير ذلك، ولم يدر مثله، أي: هذا الشيء في غيرهم من المجتهدين الآن؛ لانقراض أتباعهم، وحاصل هذا أنه امتنع» التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419 هـ/1999 م؛ 233/6.

- (32) التقرير والتحرير: أبو محمد بن محمد ابن أمير حاج الحنفي (ت 879هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ/1999م: 233/6.
- (33) انظر: التمهيد لجمال الدين الإسني (772 هـ) مؤسسة الرسالة، د. ن. وم، ط 4، 1987م: 527/1؛ فوائح الرحموت: ص 407.
- (34) فوائح الرحموت: ص 407.
- (35) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: 122/43.
- (36) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي (1393 هـ)، دار الفكر، بيروت، د. ط 1، 1415هـ/1995م: 333/7 وما بعدها.
- (37) الذخيرة: أحمد بن إدريس القرافي (684 هـ) دار الغرب، 1994م، بيروت، لبنان: 141/1؛ شرح تنقيح الفصول: أحمد بن إدريس القرافي (684 هـ) دار الفكر، بيروت، ط 1، 1393 هـ/1973م: ص 277؛ فوائح الرحموت: 407/2.
- (38) كتب ورسائل وقتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحرالي الحنبلي الدمشقي (728 هـ) مكتبة ابن تیمیة، ط 2، د. م: 398/23.
- (39) شرح تنقيح للقرافي: ص 273؛ الذخيرة: 141/1؛ فوائح الرحموت: 407/2؛ عمدة التحقيق في التقليد والتلقيح: محمد سعيد بن عبد الرحمن بن محمد ألباني الدمشقي (1351 هـ): مطبعة حكومة دمشق، 1923 م: ص 42؛ القول السديد: ص 8.